E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.5/1996/L.4
29 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٦
٢١-٣١ ايار/مايو ١٩٩٦
البند ٤ من جدول الأعمال

موضـــوع فنـــي: الاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر

مشـــروع قـــرار مقـــدم من رئيس الفريق العامل
السيد شتين أرني روزنيس (النرويج)

الاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر

إن لجنة التنمية الاجتماعية،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية،

وإذ تشيـــر أيضـــا إلى قرار الجمعية العامة ١١٠/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة بشأن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية فضلا عن قرار الجمعية العامة ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر،

وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٠/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ ومقرر المجلس ٣٢٤/١٩٩٥ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وكلاهما يتعلق بالدورة الاستثنائية للجنة التنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٦،

وإذ تسلم بأن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ذي القاعدة العريضة في سياق التنمية المستدامة هو أمر ضروري لدعم التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى القضاء على الفقر،

البديل ١:

وإذ تسلم أيضا بأن الفقر هو مشكلة عالمية تؤثر على جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، وبأن الطابع المعقد لمشكلة الفقر يتطلب تنفيذ وإدماج السياسات والاستراتيجيات فضلا عن اتخاذ طائفة كبيرة من التدابير والإجراءات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية،

البديل ٢:

وإذ تسلم أيضا بأن الفقر هو مشكلة عالمية تؤثر على جميع البلدان، وبأن الطابع المتعدد الأبعاد لمشكلة الفقر يتطلب نهجا شاملا ومتكاملا من أجل القضاء على الفقر (في الميدانين الوطني والدولي)،

وإذ تشير إلى أنه (في حين) تقع المسؤولية الرئيسية عن صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والإجراءات اللازمة (لمكافحة/للقضاء على) الفقر، في المقام الأول، على الصعيد الوطني (هناك أيضا حاجة ماسة لتعاون دولي أقوى ولدعم المؤسسات الدولية من أجل مساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتوفير الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية) (فإنه لا يمكن تحقيقها بنجاح ما لم يكن هناك التزام وجهود جماعية من جانب المجتمع الدولي)،

وإذ تعيد تأكيد الأهمية الأساسية لدور الدولة والتزام الحكومات في مكافحة الفقر وفي تحسين الأحوال المعيشية، وأنه ينبغي للحكومات أن تركز جهودها وسياساتها على معالجة الأسباب الجذرية للفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية للجميع،

وإذ تسلم بأن هناك ما يربو على بليون نسمة في العالم يعيشون الآن في ظل ظروف غير مقبولة من الفقر، ومعظمهم في البلدان النامية، وبخاصة في المناطق الريفية المنخفضة الدخل من آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأقل البلدان نموا، (وإذ تسلم أيضا بأن عدد الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع آخذ في الازدياد، وبخاصة بين النساء،) مما ينتج عنه الحد من الحصول، في جملة أمور، على الدخل، والموارد، والتعليم، والرعاية الصحية، والتغذية، والمأوى، والمرافق الصحية، والمياه المأمونة (وبأن هذه الاتجاهات نفسها ملحوظة في جميع البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمو)،

البديل ١:

وإذ تسلم أيضا بأن إدراج المنظور المتعلق نوع الجنس في الاتجاه الرئيسي لجميع السياسات والبرامج الرامية إلى مكافحة الفقر، وبأن تمكين المرأة هما من العوامل الحاسمة في القضاء على الفقر، حيث يشكل النساء غالبية الناس الذين يعيشون في حالة من الفقر،

البديل ٢:

وإذ تسلم أيضا بأن إدراج المنظور المتعلق بنوع الجنس في الاتجاه الرئيسي لجميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، وبأن تمكين المرأة، التي تشكل أغلبية الناس الذين يعيشون في حالة فقر، هو أمر حاسم من أجل القضاء على الفقر،

وإذ تسلم كذلك بأن القضاء على الأمية، والتعميم الشامل للتعليم الأساسي، وتوفير فرص الحصول على تعليم للجميع، هي أمور أساسية من أجل القضاء على الفقر،

البديل ١:

وإذ تعيد تأكيد أن تعزيز الأسرة هو أمر أساسي من أجل القضاء على الفقر،

البديل ٢:

وإذ تسلم كذلك بأن تمكين الأسر (اقتصاديا وسياسيا) وأفرادها كل على حدة يعد استراتيجية لا غنى عنها في مكافحة الفقر،

وإذ تسلم كذلك بأن لوسائط الإعلام دورا هاما في تعزيز الوعي بالقضايا المتشابكة التي تكتنف مشكلة الفقر،

وإذ تؤكد ضرورة تشجيع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تهيئة بيئة اقتصادية خارجية داعمة عن طريق جملة أمور من بينها التعاون في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، وتحرير التجارة، وتعبئة و/أو توفير الموارد المالية الجديدة والإضافية، الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، والتي يمكن تعبئتها على نحو من شأنه أن يوفر إلى أقصى حد الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، عن طريق استخدام جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة، وتعزيز الاستقرار المالي، وضمان زيادة فرص وصول البلدان النامية الى الأسواق العالمية، والاستثمار والتكنولوجيات الإنتاجية، والمعارف الملائمة،

وإذ ترى أن المجتمع الدولي قد توصل، على أعلى مستوى سياسي، إلى توافق في الآراء معلنا التزامه بالقضاء على الفقر في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ عام ١٩٩٠،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام[١] بشأن الاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر: الاعتبارات السياسية والبرنامجية في وضع استراتيجيات متكاملة للقضاء على الفقر، والوفاء بالاحتياجات الأساسية للجميع، وتشجيع الاعتماد على الذات والمبادرات الاجتماعية،

---

(١) E/CN.5/1996/3.

وإذ تحيط علما بالمناقشات التي دارت بشأن هذه المسألة في غضون المناقشات التي أجرتها الأفرقة، والمناقشة التي جرت مع ممثلي فرق العمل المشتركة بين الوكالات بشأن متابعة المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة،

وإذ تشير إلى أن الالتزام بهدف القضاء على الفقر في العالم، عن طريق الإجراءات الدولية الحاسمة والتعاون الدولي، هو ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري،

١ - تعيد تأكيد أن على جميع الدول والشعوب أن تتعاون في المهمة الأساسية المتعلقة بالقضاء على الفقر كشرط لا بد منه من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومن أجل التقليل من التفاوتات في مستويات المعيشة، والوفاء على نحو أفضل باحتياجات أغلبية سكان العالم؛

٢ - تؤكد على أن الإرادة السياسية القوية، على الصعيدين الوطني والدولي، هي أمر لا غنى عنه من أجل القضاء على الفقر؛

٣ - تسلم بأنه من المفيد وضع أهداف قابلة للتحقيق وموجهة نحو تحقيق النتائج وذلك فيما يتعلق بالجهود المبذولة للقضاء على الفقر بغية توفير رؤى موحدة لجميع البلدان؛

٤ - تؤكد أن (الحد من/القضاء على) الفقر لا يمكن تحقيقه (في كل بلد) إلا على أساس الإرادة السياسية (الواضحة والثابتة/القوية) (لدى الدولة على أساس توافق آراء وطني/على المستويين الوطني والدولي) وأن يستهدف ذلك، على وجه الخصوص، تعزيز التوزيع الأكثر إنصافا لمزايا النمو وتحقيق الوصول على أساس عادل للموارد المنتجة والخدمات الاجتماعية؛

٥ - تسلم بأن القضاء على الفقر هو قضية متشابكة ومتعددة الأبعاد، ولها أهميتها الأساسية في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وفي تعزيز السلم وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٦ - البديل ١:
تحث الحكومات على إدماج الغايات والأهداف المتعلقة بمكافحة الفقر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية عموما وفي التخطيط على الصعيد المحلي والوطني، وعند الاقتضاء على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛

٦ - البديل ٢:
تحث الحكومات على أن تدرج الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر في سياساتها الانمائية عموما وذلك في سياق عملية منصفة يكون محورها الإنسان، ويكون الهدف لسياساتها

الاقتصادية والاجتماعية هو تحقيق حالة إنسانية أفضل، وذلك عن طريق الاستجابة لاحتياجات جميع أفراد المجتمع وتنمية طاقاتهم إلى أقصى حد ممكن؛

٧ - تعيد تأكيد أن الديمقراطية، والشفافية، والمساءلة (بالنسبة للحكومات/الحكم) والإدارة (في جميع قطاعات المجتمع/على جميع المستويات)، فضلا عن عدم التمييز، والتسامح، والاحترام المتبادل للتنوع وتقديره، (واحترام وتعزيز/وتعزيز واحترام) حقوق الإنسان والحريات الأساسية، هي أيضا أمور لا بد من توفيرها في استراتيجيات القضاء على الفقر؛

٨ - تؤكد الأهمية الحاسمة لتعزيز موارد وقدرات السكان على المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تحقيق لا مركزية المؤسسات العامة والمشاركة في إدارتها؛

٩ - تسلم بالدور المركزي للمرأة في القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة مشاركتها التامة وعلى قدم المساواة في صياغة وتنفيذ السياسات التي تأخذ في الاعتبار على نحو تام المنظور المتعلق بنوع الجنس والذي يمكّن المرأة من أن تكون شريكة كاملة في عملية التنمية؛

١٠ - البديل ١:

تؤكد على ضرورة أن تتألف الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر، في جملة أمور، من مجموعة من الجهود الرامية إلى تعزيز تنمية الموارد البشرية، مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والنساء، وإلى تهيئة الفرص الاقتصادية عن طريق وضع السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية الملائمة، بما في ذلك تيسير سبل وصول الأشخاص الذين يعيشون في حالات من الفقر إلى هذه الموارد؛

١٠ - البديل ٢:

تعيد تأكيد أن تنمية الموارد البشرية هي جزء أساسي من استراتيجيات الحد من الفقر، التي ينبغي أن تقوم أيضا على تعزيز القدرات الانتاجية للفقراء عن طريق جملة أمور من بينها تعزيز (التدريب القائم على الطلب) في مجال أنشطة خلق الوظائف وزيادة فرص الوصول إلى الموارد الانتاجية، فضلا عن تنشيط العمالة المنتجة، والتنمية القائمة على (برامج أو سياسات) كثافة اليد العاملة، وتحسين الانتاجية؛

١١ - تشدد على ضرورة القيام على نحو منتظم برصد وتقييم وتقاسم المعلومات بشأن أداء خطط القضاء على الفقر وتقييم سياسات مكافحة الفقر وتعزيز فهم وإدارك الفقر وأسبابه وآثاره؛

١٢ - تسلم بأن دور الدولة في استراتيجيات القضاء على الفقر دور أساسي ولا سيما من خلال تطبيق سياسات اجتماعية نشطة وخلق بيئة مواتية لجملة أمور منها النهوض بالقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

١٣ - البديل ١:

تؤكد أنه على الحكومات أن تتعاون، بالاشتراك مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية، بما في ذلك الناس الذين يعيشون في فقر ومنظماتهم، لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للجميع، والتي تشمل، في جملة أمور، احتياجات الدخل والموارد والتعليم والرعاية الصحية والتغذية والمأوى والمرافق الصحية والمياه المأمونة، ولا سيما للناس الذين يعيشون في فقر والفئات الضعيفة والمحرومة؛

١٣ - البديل ٢:

تشدد على ضرورة أن تتعاون الحكومات بالاشتراك مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وبالاشتراك مع الناس الذين يعيشون في فقر ومنظماتهم، لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، ولا سيما، في جملة أمور، الناس الذين يعيشون في فقر والفئات الضعيفة والمحرومة؛

١٤ - تشدد أيضا على الحاجة إلى الاستراتيجيات التي لا تعالج عدم كفاية الدخل فحسب بل وتعالج أيضا غير ذلك من العوامل كانعدام الوصول للموارد والخدمات الاجتماعية الأساسية والنبذ الاجتماعي؛

١٥ - تؤكد من جديد أن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية هي عنصر أساسي للتخفيف من حدة الفقر، وأن هذه الاحتياجات مترابطة على نحو وثيق وتشمل التغذية والصحة والمياه والمرافق الصحية والتعليم والعمالة والإسكان والمشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية؛

١٦ - تؤكد أن استراتيجيات القضاء على الفقر على المستويين الوطني والدولي وتوفير الاحتياجات الانسانية الأساسية ينبغي صياغتها وتنفيذها باتخاذ الإنسان جوهرا لها بصرف النظر عن أي اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية؛

١٧ - توصي بالنظر في العلاقة القائمة، من جهة، بين تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع وإنشاء إطار قانوني ثابت وبين جملة أمور، من جهة أخرى، منها العولمة وتحرير التجارة؛

١٨ - تؤكد الطابع الطويل الأجل لاستراتيجيات القضاء على الفقر وضرورة تطبيقها على نحو مستمر؛

١٩ - توصي بأن تنظر الدول في سبل أكثر فعالية لإدراج مفهوم النبذ الاجتماعي في تصميم الاستراتيجيات العالمية للقضاء على الفقر ولا سيما حقوق الانسان والديمقراطية وسلامة الحكم والإدارة والإطار القانوني الثابت والمشاركة في اتخاذ القرارات وعدم ممارسة التمييز والتسامح والاحترام المتبادل للتنوع وتقديره، والوصول الشامل إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والحماية الاجتماعية الكافية؛

٢٠ - تحث الحكومات على صياغة وتعزيز استراتيجيات وطنية للقضاء على الأمية وتعميم التعليم الأساسي، وتشجع المنظمات الدولية ولا سيما المؤسسات المالية الدولية على دعم هذه الأهداف بإدراجها، حسب الاقتضاء، داخل برامج وعمليات السياسة العامة؛

٢١ - تؤكد أنه يمكن للحكومات أن تنظر، في إطار شامل يناسب الاحتياجات والقدرات الوطنية، في اتخاذ تدابير خاصة في أوقات مختلفة لمعالجة أشكال محددة من الفقر، وتنفذ على نحو تدريجي بغية تعزيز قدرات الناس الذين يعيشون في فقر بما يجعلهم من أفراد المجتمع المنتجين اقتصاديا واجتماعيا؛

٢٢ - تشدد على ضرورة أن تقام بين البلدان المانحة والمتلقية شراكة تلتزم فيها هذه البلدان بمعالجة مسألة القضاء على الفقر على نحو يتسم بمزيد من التعاون؛

٢٣ - تؤكد الأهمية الجوهرية لتعزيز قدرات وفرص المجتمع المدني والمجتمعات المحلية لتطوير منظماتهما ومواردهما وأنشطتهما فضلا عن تأمين حوار مفتوح بين الحكومات والمواطنين أو الفئات المجتمعية؛

٢٤ - تؤكد أيضا أهمية بناء القدرات (المؤسسية) في استراتيجيات القضاء على الفقر؛

٢٥ - تؤكد كذلك ضرورة أن يساهم اعتماد وتنفيذ تدابير للتخفيف على نحو كبير من الدين الخارجي للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا، في القضاء على الفقر؛

٢٦ - البديل ١:

تدعو المجتمع الدولي إلى الالتزام في أقرب وقت ممكن بالهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما وزيادة حصة تمويل برامج التنمية الاجتماعية بما يتفق مع نطاق وحجم الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف وغايات إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٢] من أجل القضاء على الفقر؛

٢٦ - البديل ٢:

تدعو المجتمع الدولي إلى أن يبذل قصاراه للوفاء في أقرب وقت ممكن بالهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما، وزيادة حصة تمويل برامج التنمية الاجتماعية بما يناسب نطاق وحجم الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف وغايات إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٢]؛

٢٧ - تدعو أيضا المجتمع الدولي إلى تعبئة موارد مالية جديدة وإضافية تكون في نفس الوقت كافية ويمكن التنبؤ بها، وتعبأ على نحو يزيد من توافر تلك الموارد إلى أقصى حد، ويستخدم جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة، بما في ذلك، في جملة أمور، المصادر المتعددة الأطراف والثنائية بما فيها التمويل المقدم (، على نحو ما اتفق عليه،) بشروط تساهلية وعلى أساس المنح؛

٢٨ - تؤكد من جديد الاتفاق على الالتزام المتبادل بين الشركاء المعنيين للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية القاضي بأن يخصص على التوالي للبرامج الاجتماعية الأساسية ما متوسطه ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية؛

٢٩ - تدعو جميع الدول والمجتمع الدولي الى تشجيع المشاريع الإنمائية المجتمعية المحلية التي تعزز مهارات الناس الذين يعيشون في فقر واعتمادهم الذاتي وثقتهم في أنفسهم والتي تسهل مشاركتهم النشطة في جهود القضاء على الفقر؛

٣٠ - تؤكد أن التعاون والمساعدة الدوليين عنصران أساسيان للتنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

٣١ - تؤكد أيضا أن التخفيف من حدة الفقر في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يتطلب مساعدة من أعضاء المجتمع الدولي لتطوير نظم حمايتها الاجتماعية وسياساتها الاجتماعية؛

٣٢ - تشير إلى أنه على منظومة الأمم المتحدة أن تعزز الهياكل القائمة لتنسيق الإجراءات المتصلة بالقضاء على الفقر، بما في ذلك إنشاء مركز تنسيق لتبادل المعلومات وصياغة وتنفيذ مشاريع القضاء على الفقر النموذجية والقابلة للتكرار؛

---

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

٣٣ - البديل ١:

تدعو جميع الوكالات المتخصصة المعنية والصناديق والبرامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز إلى أن تعزز وتكيف حسب الاقتضاء أنشطتها وبرامجها واستراتيجياتها بغية تحقيق الهدف الشامل للقضاء على الفقر وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للجميع، وتعزيز الاعتماد الذاتي والمبادرات المجتمعية من خلال جملة أمور منها تقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية في جهودها لترجمة جميع التدابير والتوصيات والالتزامات إلى برامج ومشاريع وأنشطة تشغيلية وملموسة؛

٣٣ - البديل ٢:

تؤكد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، بما تعهدت به من التزامات عملا بالفصل السابع من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية دعما لما تبذله البلدان النامية من جهود للقضاء على الفقر؛

٣٤ - تعيد تأكيد ضرورة مساهمة المؤسسات المالية الدولية في تعبئة الموارد لتنفيذ إعلان وبرنامج كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وذلك بزيادة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية في سياساتها وبرامجها وعملياتها (دعما للجهود الوطنية للبلدان النامية؛

٣٥ - تدعو مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى النظر في تمديد فترة "صندوق القضاء على الفقر" لتشمل فترة عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) بغية مساعدة البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا في صياغة خطط أو برامج وطنية للقضاء على الفقر فضلا عن صياغة وتنفيذ مشاريع لمكافحة الفقر قابلة للتكرار؛

٣٦ - تطلب من جميع الدول (ولا سيما البلدان المانحة) تقديم تبرعات كبيرة إلى الصندوق الاستئماني لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي يدرج في أنشطته تلك الأنشطة المتصلة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر؛

٣٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم في إعداد التقرير المزمع تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين بشأن الإجراءات التي ستتخذها منظومة الأمم المتحدة استعدادا لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، باقتراح أنشطة محددة لكل سنة من سنوات العقد بغية تسهيل متابعة وتقييم هذه الأنشطة؛

٣٨ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار تقريره إلى دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين بشأن الإجراءات المزمع اتخاذها استعدادا لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الدورة المقبلة للجنة.

- - - - -